



## هكذا أرادها المشترك

# الوضع الإنساني في اليمن أسوأ من الصومال

قال ممثل منظمة اليونيسيف في اليمن جيرت كابيليري، إن الأزمة خلال العام الماضي فاقمت معدلات سوء التغذية الحاد، حيث وصل في بعض المناطق إلى ما هو أبعد من مستوى الطوارئ العالمي، فهناك ما يقرب من مليون طفل هم ضحايا لسوء التغذية الحاد في اليمن، وهناك ما يقدر بـ 267 ألف طفل يعانون سوء التغذية الشديد ويمكن أن يواجهوا الموت.

## مليون طفل ضحايا سوء التغذية في اليمن

وينبغي العلم أن الحصول على الغذاء وتوفير التغذية السليمة أمر بالغ الأهمية، لكنه غير كاف، فالحصول على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي الملائم، والحماية الاجتماعية وتوفير سبل العيش الكريم وجودة الخدمات الصحية والتثقيف الصحي لا تقل أهمية عن توفير الغذاء. ولدى الحكومة اليمنية استراتيجية وطنية شاملة وممتازة للتغذية والأمن الغذائي وهي بحاجة للتنفيذ فقط.

وأضاف «لقد أثر التخلف التنموي المزمن لعقود من الزمن على قطاعات واسعة من سكان اليمن، والتي أهملت لفترة طويلة جداً. ونتيجة لذلك مر كثيراً من الوقت قبل الإدراك التام لوجود أزمة إنسانية في اليمن».

ووجد التزام منظمة اليونيسيف وشركائها بالعمل مع الحكومة للقيام بإجراءات فعالة ودونما أي تأخير، لافتاً إلى أن تجمع أصدقاء اليمن وكذلك اجتماع المجموعة الاستشارية المزمع عقده أواخر يونيو سوف يقدم حوافز مهمة.

ورحبت اليونيسيف بنتائج اجتماع أصدقاء اليمن الذي عقد في مدينة الرياض في الـ ٢٢ من مايو الماضي، حيث تناول المشاركون في الاجتماع الأوضاع الإنسانية المتردية في البلاد.

وأشادت بالمشاركين وخاصة تلك الدول التي تواصل تقديمها لتعهدات مهمة من أجل استمرار مواجهة الأزمة بشكل أكثر حزمًا وأكثر جراءة.

وقال كابيليري «حان الوقت للعمل من أجل ضمان إحداث تغيير فوري وفعلي في حياة الشعب اليمني وخاصة في أوساط الفئات الأكثر ضعفاً».

وأكد كابيليري في تقرير - حصلت «الميثاق» على نسخة منه - أن اليمن تعد ثاني أسوأ بلد في العالم من حيث سوء التغذية، فـ ٥٨٪ من سكان البلاد يعانون من سوء تغذية مزمن. وهناك أيضاً ما يقرب من مليون طفل ضحايا سوء التغذية الحاد، الذي يعتبر أهم وأبرز مسببات الوفاة بين الأطفال. كما أن هناك أكثر من ٥ ملايين من البنين والبنات لا يحصلون على مياه آمنة للشرب أو صرف صحي ملائم.

وقدر المسؤول الدولي أن هناك أكثر من ٢,٥ مليون طفل خارج المدرسة، تمثل الفتيات الشريحة الأكثر تضرراً من هؤلاء. كما أن كل طفل في اليمن تقريباً تأثر من أعمال العنف بشكل عام.

وقال كابيليري «لن نحتاج سوى بضع دقائق لنندرك أن هناك حاجة ملحة للقيام بإجراءات فورية كي نساعد قرابة ١٢ مليون طفل والذين يشكلون أكثر من نصف سكان اليمن».

وأضاف «لقد بات كل شيء اليوم في اليمن أولوية، ولذا على المجتمع الدولي أن يعمل مع الحكومة اليمنية لتحديد الخيارات المناسبة في الخطة الانتقالية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، يجب أن تعطى أولوية قصوى - غير قابلة للنقاش - لقضية مكافحة سوء التغذية ولا سيما ونحن في موسم الجوع والإسهال في شهر يونيو».

وقدر تكلفة عدم التدخل بمقدار ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وفقاً لأحدث استنتاجات البنك الدولي.

ولفت ممثل منظمة اليونيسيف إلى أن مكافحة سوء التغذية تحتاج إلى استثمارات في جميع القطاعات تقريباً، وينبغي أن تكون على رأس الأولويات الاستراتيجية.

## رئيس البعثة الدولية الإنسانية:

# هناك فتور من المانحين بشأن اليمن

قال الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية بمنظمة التعاون الإسلامي السفير عطاء المذان بخيت إن الإشكالات التي استمرت خلال السنوات الماضية في اليمن عززت وعمقت الأزمة الاجتماعية والإنسانية في البلاد وأن هذه الأزمة تحتاج إلى مجهود كبير جداً وحشد دولي لمواجهة.

## إعداد/ المحرر الاقتصادي

واعتبر المذان زيارته لليمن هي رسالة دعم وتضامن دولية مع الشعب اليمني الذي يمر بمرحلة مهمة جداً في تاريخه المعاصر ولذلك فإن المجتمع الدولي يجدر عزمه على أن يقف مع اليمن في المجال الإنساني والتنموي في هذه المرحلة ويسعى إلى أن يساعد مؤسسات المجتمع المدني القائمة من أجل أن تستطيع إعادة تأهيل المجتمع المدني في اليمن.

وقال المذان «إذا تكلمنا بلغة الأرقام والإحصاء فإن الوضع الإنساني في اليمن أسوأ من الصومال، عندما بدأت المجاعة في الصومال كنا نتكلم عن ما بين مليونين إلى ثلاثة ملايين نسمة من الصوماليين يعانون من المجاعة وتتكلم عن حوالي مليون أو مليون ونصف نازح في داخل البلاد، ولكن نحن اليوم في اليمن نتكلم عن أربعة إلى ستة ملايين نسمة متضررين من نقص الغذاء والخدمات الإنسانية الأخرى الضرورية ولذلك بلغة الإحصاء هي أكبر، الشيء الثاني المأساة الإنسانية في اليمن هي مأساة نسبية، اليوم جميع المنظمات التي تتكلم عن العمل الإنساني في اليمن لا تجد تمويلاً كافياً لمشروعاتها».

مليون دولار لعام ٢٠١٢ في الجانب الإنساني ولم يتلق منها سوى ٢٠٪ ما يعني حدوث عجز بحوالي ٢٦٠ مليون دولار، أجاب المسؤول الدولي «هذا الرقم قدمته الأمم المتحدة وقدمته بعض المنظمات الأخرى، أنا أعتقد أن هذا الرقم صغير جداً لحجم الإشكالات في اليمن وفي تقديري أن حجم الحاجيات التنموية والإنسانية في اليمن تتجاوز مليار دولار بشكل واضح».

وأضاف أن سبب زيارة اليمن هو تغطية حجم العجز في هذه الاحتياجات التنموية، وقال «نحن لاحظنا أنه منذ العام ٢٠١٠ جميع المنظمات الإنسانية والتنموية العاملة في اليمن لم تجد مانحين لتغطية برامجها الإنسانية، كانت دائماً مستوى المساهمات لا تصل إلى ٢٠٪ وأحياناً ٤٠٪ مما يعني أن هناك فتوراً من المانحين بشأن اليمن وسوء فهم لحجم الأزمة الإنسانية الموجودة في اليمن ويكمن الحل في تسليط مزيد من الضوء ووضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته حول ما يجري في اليمن».

وأوضح المذان الذي زار اليمن مؤخراً على رأس بعثة دولية إنسانية أن «الرأي العام ربما لديه انطباع مختلف ويرى بأن هناك أزمة سياسية في اليمن وأن الأزمة السياسية انتهت ولذلك الأوضاع عادت إلى مجاريها».

ونوه المذان في تصريحات صحفية أن «هذه البعثة فريدة من نوعها لأنها تجمع معظم المنظمات الإنسانية والتنموية الناشطة في العالم سواء تلك التي تمثل تجمعات كبيرة أو تلك التي تمثل دولا مؤثرة وناشطة وفاعلة في المجال الإنساني والتنموي ولذلك أعتقد أن الرسالة تقول للعالم إن اليمن ليس وحده وأن المجتمع الدولي يهتم جداً بمعالجة المجتمع اليمني وأنه يجدر العزم مرة ثانية على أن يقف مع شعب اليمن في تجاوز تبعات نتيجة الأزمة الإنسانية والاجتماعية والتنموية الكبيرة جدا التي هي نتيجة سنوات طويلة جداً ولكن تقامت بشكل واضح في الفترة الأخيرة من تاريخ الصراع في اليمن».

وفي معرض رده على سؤال حول ما ذكرته بعض التقارير من أن اليمن يحتاج إلى نحو ٤٤٧

## في جرة قاتلة

# الحكومة تتمسك بزيادة سعر الديزل



صخر الوجيه والنفط والمعادن هشام شرف - أكدت على أهمية إعادة النظر في تبعية وإدارة المنشآت التخزينية للمشتقات النفطية في مختلف المحافظات بحيث يكون لهذه المنشآت إدارة مستقلة ترتبط مباشرة بوزارة النفط ولا تتبع مدراء فروع شركة النفط بالمحافظات التي تتواجد فيها هذه المنشآت لتعارض ذلك مع مبدأ الرقابة على عمليات النقل والتوزيع والتخزين وتقييم الاستهلاك للمشتقات النفطية إذا كانت تتم من قبل جهة واحدة ممثلة في فروع شركة النفط.

كما شدت اللجنة على إعادة النظر في السياسات والآليات المتبعة حالياً في نقل وتوزيع المشتقات النفطية واختيار أقصر الطرق وأقلها تكلفة في أجور وعمولات النقل على أن يتم نقل المشتقات النفطية من المصفاة إلى مختلف المحافظات عن طريق البر بدلاً من النقل البحري كون النقل البري أقل تكلفة وخاصة المحافظات القريبة من المصفاة، كما أنه يساعد على مكافحة تهريب المشتقات النفطية وفي حالة الاستمرار في النقل البحري يجب أن يتم الإعلان عن مناقصة سنوية تتنافس فيها عدة شركات.

من جانبه قال عضو اللجنة البرلمانية الحكومية المشتركة الدكتور صالح محمد باعشر إن الحكومة ترفض رفضاً قاطعاً تخفيض سعر الديزل الذي هو الآن ألفي ريال للعشرين لتر «الدبة».

وطالب باعشر في تصريح لـ «الميثاق» الحكومة بتخفيض سعر الديزل أو تحديد سعر معقول بحيث يستفيد منه غالبية المواطنين لأن الديزل مادة أساسية مرتبطة بالزراعة والصناعة والصيد والنقل ومختلف مجالات الحياة.

مشيراً إلى أن أعضاء مجلس النواب يريدون تخفيض أسعار كل المشتقات النفطية بما فيها الديزل بحيث يكون سعر الديزل ألف ريال للعشرين لتر.

أكدت اللجنة البرلمانية الحكومية المشتركة الخاصة المكلفة بدراسة قرار الحكومة برفع الدعم عن مادة الديزل أن حكومة الوفاق الوطني شددت على عدم قدرتها على تخفيض سعر الديزل. وأوضح محضر اجتماع اللجنة - حصلت عليه «الميثاق» - أن الحكومة اقترحت إعفاء عدد من السلع «مخدرات الإنتاج الزراعي» التي يستخدمها المزارعون من ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية دعماً للمزارعين في مواجهة الارتفاع في سعر مادة الديزل، ومعالجة الآثار السلبية له على القطاع الزراعي والسمكي.

«الميثاق» - خاص واشترطت الحكومة بلورة وصياغة هذا الإعفاء في صورة مشروع قانون أو مشروع تعديل للقوانين ذات الصلة «الضرائب والجمارك» تقدمه الحكومة إلى مجلس النواب لدراسته وإقراره، بحيث يتم دراسة موضوع الإعفاءات المقترحة دراسة دقيقة من مختلف الجوانب حتى لا تفتح باباً جديداً للفساد.

وفيما يتعلق بمكافحة تهريب المشتقات النفطية اقترحت الوثيقة البرلمانية أن يتم نقل وتوزيع المشتقات النفطية من مصافي عدن إلى جميع محافظات الجمهورية عن طريق البر باستثناء جزيرة سقطرى ومحافظتي حضرموت والمهرة لصعوبة النقل براً إلى محافظة حضرموت، على أن يتم تمويل سقطرى وحضرموت بالمشتقات النفطية عن طريق النقل البحري وبحيث يتولى فرع شركة النفط بحضرموت تزويد المهرة باحتياجاتها من المشتقات النفطية براً.

الآن اللجنة البرلمانية الحكومية- التي تضم في عضويتها وزير المالية